طرق قياس الحراك الاجتماعي-المهني-

تقديم:

إن قياس الحراك الاجتماعي يرتبط بالمنظومة القيمية السائدة في المجتمع،ففي المجتمعات التي تتحكم فيها القيم الدينية؛فإن مكانة الفرد ترتفع،ووضعه الاجتماعي يتحسن، بغض النظر عن امتلاكه للثروة من عدمها، أما إذا كانت منظومة القيم التي تسود المجتمع مادية وتتركز حول الاستحواذ على السلطة والثروة،فإن الحراك في هذه المجتمعات يكون إما صاعدا أو نازلا. ومن المؤشرات التي يحتكم إليها المهتمون في قياس الحراك الاجتماعي-المهني-المؤشر المهني.

أولا: أسباب احتكام قياس الحراك للمؤشر المهني؛

يفضل الكثير من المختصين توظيف المؤشر المهني كمقياس للحراك الاجتماعي للأسباب التالية: [1]

- إن مهنة الفرد ترتبط إلى حد كبير بالمستوى التعليمي الذي تحصل عليه وأهله لشغل منصب معين.

- سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمهنة سواء عن طريق الاتصال بالمؤسسة أو بالفرد ذاته.

- سهولة تقدير المكانة التي يحتلها الفرد اجتماعيا عن طريق تقويم مهنته أو وظيفته ومدى أهميتها لكل من الفرد والمجتمع.

- ترتب المهن وفق ما تتطلبه من شهادات ودرجات علمية عالية وما تذره من دخل مرتفع.

ثانيا: طرق قياس الحراك الاجتماعي؛

هناك طريقتان لقياس الحراك وهما:

أ- الحراك بين الأجيال : ويقصد به مقارنة مهن الأفراد أو مستوياتهم التعليمية في الأجيال المختلفة، مثل مقارنة المستوى التعليمي أو المهني لجيل الآباء الحالي بالمستوى التعليمي أو المهني لجيل أبنائهم؛ لغرض التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما، ومظاهر الاختلاف وأسبابه، وتحديد اتجاه الحراك، فمثال ابن العامل الذي يصبح مهندسا أو طبيبا يسمى حراكا صاعدا.

فهناك العديد من الدراسات التي قامت بمقارنة الحراك الاجتماعي في المجتمعات المختلفة؛ ومن أشهر تلك الدراسات "**دراسة ميلر**" التي أجريت سنة 1972 والتي قارب فيها الحراك الاجتماعي تسجيل الآباء وجيل الأبناء في 19 دولة؛ والتي أظهرت نتائج دراستها مدى اختلاف في الحراك الاجتماعي بين هذه المجتمعات، نتيجة اختلافها في الأيديولوجيات السياسية والتطور الاقتصادي، بالإضافة الى العوامل الاجتماعية الأخرى.

ب: الحراك داخل الجيل

إن طريقة الحراك داخل الجيل تركز على مقارنة الوظائف والمهن التي يقوم بها الفرد أو يشغلها من وقت لأخر خلال حياته العملية، بمعنى مقارنة الفرد بذاته خلال الفترات الوظيفية المتعددة،بهدف التعرف على مدى حركة الفرد الوظيفية والتعليمية خلال حياته سواء إلى أعلى أو إلى الأسفل؛ ومحاولة تحديد العوامل التي تسهم في الحراك.

ومن أجل تقييم وقياس تغير أو انتقال المسار المهني اقترح LATAK مقياس مؤسس على تغيرات تتعلق بالمنصب، أو الوضعية في السلسلة الهرمية الوظيفية والمهام ومجال النشاط ؛ ويعرف بمقياس 12 نقطة من التغير البسيط للمنصب إلى غاية التغير المعقد، ونجد PINDER و schroeder قد أضافا لهذا المقياس عناصر ذاتية للتقييم تشمل إدراك تشابه مستوى تعقد ومستوى صعوبة العمل الجديدة مقارنة بالعمل القديم، وتصنيف gunzعام 1988 مكمل لهذا الاقتراب واقترح خمس أنواع للتغيير في المنظمة:

- **الانتقال المتواصل:** لما تكون مسؤوليات المنصب الجديد تشبه التي هي في المنصب السابق.

- **الانتقال العالمي أو الخارجي:** لما تكون مسؤوليات المنصب الجديد تشبه التي هي في المنصب القديم؛ ولكنها تمارس في سياق مختلف.

- **الانتقال الجديد:** لما يكون المنصب الجديد يتضمن نقاط مشتركة قليلة مع المنصب القديم.

- **الانتقال المعاد:** والذي يعتبر بمثابة عودة الموظفين إلى المنصب الذي سبق وأن عملوا فيه.

- **الانتقال الممتد:** والذي يطابق كذلك العودة نحو منصب معروف، ولكن مع مسؤوليات جديدة للموظفين .

و يقاس الحراك داخل الجيل الواحد، وتحسب زيادة أو نقصان كل مرحلة أو بينها وبين غيرها لتدل هذه النسبة على معدل الحراك؛ ويقاس الحراك على أساس التكرارات والثبات والارتقاء من حيث البنود التي يحددها الباحث لكل من المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وهو يرى أن لكل مسألة مقياسها كالمقياس المهني والاقتصادي والسياسي.

1- المقياس المهني: تعتبر المهنة المحك أو المعيار الذي يمكن أن يحدد مدى الحراك الذي توصل إليه الفرد أو الجماعة، وللمهنة عوامل تحدد طبيعة الحراك ومداه، كما ترجع أهمية المهنة كبعد جوهري في قياس الحراك الاجتماعي إلى ارتباطها بالقياس الطبقي. فالعديد من العلماء اهتموا بوضع تقنيات مهنية مع ملاحظة تأثير كل تصنيف بالايديولوجية السائدة وبالمنظومة القيمية التي تحكم المجتمع،إلى جانب نمط التفكير العام، ومن هذه التصانيف تصنيف "**دنكان**" الذي يعرف بالدليل الاقتصادي والاجتماعي للمهن.

2- المقياس الاقتصادي: تنقسم الدراسات الاجتماعية فيما يتعلق بالمقياس الاقتصادي وعلاقته بالحراك الاجتماعي والتدرج الطبقي؛فبعض هذه الدراسات تناولت الدخل وعلاقته بالحراك من خلال تحديد الدخل ومقداره،والبعض من هذه الدراسات تناول الدخل من حيث مصدره.

3- القياس السياسي: تركز بعض الدراسات على كيفية الوصول إلى مركز القوة في المجتمع عن طريق الحراك الاجتماعي الرأسي؛ حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته للتفاعل مع مواقف السلطة السياسية، وكثيرا ما يقاس الحراك الاجتماعي من خلال المؤشر السياسي وذلك عن طريق معرفة مدى مشاركة الأفراد في التنظيمات والحركات السياسية وعضويتهم فيها.

ثالثا: اتجاهات قياس الحراك الاجتماعي؛

حددت اتجاهات قياس الحراك الاجتماعي في اتجاهين وهما:

- **الاتجاه الموضوعي:** والذي يعتمد على المؤشرات الموضوعية مثل: المهنة، الدخل، التعليم، مكان السكن ومصدر الدخل,
- **الاتجاه الذاتي:** ويعنى به تصور المبحوث لنفسه، وتقييمه لمكانته الاجتماعية وانتمائه الطبقي.

مما سبق يتبين أن الحراك وقياسه ليس عملية بسيطة؛ بل هو عملية تضافر لمجموعة العناصر الهامة التي،إذا نقص أحدها مهما كانت قيمته داخل التنظيم قد يؤدي إلى إحداث نوع من الاختلال الذي قد يؤثر على مسار المؤسسة.

... بالتوفيق مع المحاضرة القادمة ...